

التقرير الأسبوعي - محاكمة لافارج، محكمة باريس الجنائية

جلسات 18-21 تشرين الثاني/نوفمبر 2025

استمرار المحاكمة

استأنفت محكمة باريس الجنائية بتاريخ 18 تشرين الثاني/نوفمبر جلسات الاستماع في محاكمة لافارج إس إيه وعدد من المدراء التنفيذيين السابقين والوسطاء بعد تعديل طفيف على الإطار الزمني للائحة الاتهام المتعلقة بالمدير السابق لشركة لافارج للأسمتت سوريا (LCS) برونو بيسشو. قرأ القاضي الرئيس أمر الإحالة المُحدّث على جميع المتهمين، ومنهم عمرو طالب (الوسيط السوري لشراء المواد الخام) وأحمد الجلودي (مدير أمن لافارج للأسمتت سوريا) اللذين كانا غائبين في افتتاح المحاكمة، وأضاف بسخرية: "جيد. لقد وجدتما الطريق إلى المحكمة".

على الرغم من قرار المحكمة بدمج الاعتراضات الإجرائية مع الأسس الموضوعية للقضية، إلا أن عدد من فرق الدفاع قدم تحديات جديدة، وهي في الواقع نفس التحديات التي تمت تسويتها قبل عشرة أيام. أشارت المحكمة إلى هذه الدفوع على أنّها مجموعة من "العرائس الروسية" (طعون إجرائية مُتداخلة ومُكرّرة)، وأكدت أنها لن تقبل أي تأخيرات إجرائية أخرى.

مشهد الصراع في سوريا وصعود داعش

بعد التذكير بالتطورات الإجرائية الرئيسية منذ تقديم الشكوى بتاريخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 من قِبَل المركز الأوروبي لحقوق الدستورية وحقوق الإنسان وشيربا و11 موظفًا سوريًا سابقًا بلافارج للأسمتت سوريا، قدمت المحكمة نظرة عامة وشاملة على السياق السوري ابتداءً من عام 2011 فما بعد.

وفقًا للوقائع التي أشارت إليها المحكمة، توافد الآلاف من المقاتلين الأجانب الذين جذبتهم الدعاية الجهادية العنيفة إلى سوريا والعراق ابتداءً من عام 2012 وانضم أغلبهم إلى داعش وجبهة النصرة. وأُتهِمَت الجماعتان بارتكاب جرائم حرب ضد الشعب السوري وتم تصنيفهما منظماتان إرهابيتان اعتبارًا من عام 2013. تتناقض هذه السردية مع أجزاء من تقرير كتبه الأكاديمي فابريس بلانش بتكليف من الدفاع. وشهد بلانش لاحقًا بأن الفترة حتى عام 2015 تميّزت بأنها كانت "مرحلة من النشوة"، وزعم أن هذه الجماعات "وقّرت/الأمن" للسكان المحليين وأدّعى وجود "حزب لداعش". ذكرت المحكمة باستفاضة الهجمات الكبرى التي أعلن تنظيم داعش مسؤوليته عنها أو دبرها، مؤكّدة أن هذه لم تكن هجمات مُتفرّقة وإنما عمليات مُنسّقة نفذها مقاتلون مدربون، ومن ضمنها الهجوم الذي وقع في 29 أيار/مايو 2014 على المتحف اليهودي في بروكسل، وهجمات باريس في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، والتفجيرات الانتحارية التي وقعت في 22 آذار/مارس 2016 بمطار بروكسل ومحطة المترو.

أكدت المحكمة الصلة الحاسمة بالسياق في قضية تمويل الإرهاب وعلى أنّ الدولة الإسلامية التي تم إعلان "خلافها" رسميًا في 29 حزيران/يونيو 2014 في الرقة (جنوب مصنع لافارج) طوّرت نموذجًا اقتصاديًا غير مسبوق يعتمد على مصادر تمويل محلية تشمل نقاط التفتيش والضرائب واستغلال الموارد الطبيعية. صرّح ممثل عن FENVAC، وهو اتحاد فرنسي للجمعيات التي تمثّل ضحايا الهجمات الإرهابية، أنّ "منظمة إرهابية مثل داعش لا يمكنها البقاء دون تمويل كبير"، وأن التمويل من الخارج دعم بشكل مباشر توسّعها وسيطرتها الإقليمية وقدراتها التشغيلية.

بدء استجواب المُتَّهَمِين

شرعت المحكمة في استجواب كل متهم باستثناء الوسيط السوري فراس طلاس الذي لا يزال غائبًا واسمه على أمر توقيف دولي. ركّزت جلسات الاستماع على التسلسل الهرمي الداخلي وعمليات صنع القرار في لافارج، لا سيما فيما يتعلق بإغلاق مصنع أسمنت الجلابية. برّر العديد من المتهمين البقاء في الموقع على الرغم من تصاعد العنف بـ "الواجبات الإنسانية والأخلاقية" تجاه الموظفين والمجتمعات المحلية، وحاججوا بأن "المُعادَرة عند أول إطلاق نار" تصرف غير حكيم، وأضاف بعضهم أن المسؤولين الفرنسيين تحدثوا عن بشار الأسد بصيغة الماضي، مما دلّ على أن الحرب ستكون قصيرة الأجل.

وصف شاهد استدعاه المدعى عليه كريستيان هيرولت (نائب الرئيس التنفيذي السابق المسؤول عن العمليات التشغيلية السورية) بأنه شخص أوقع نفسه في حلقة مُفرَعة. وتحدّث برونو بيسشو، مدير لافارج للأسمنت سوريا السابق، عن مناخ "التوتر الدائم" حيث "تعني المكالمات الهاتفية أخبارًا سيئة تسع مرات من أصل عشرة". ومع ذلك، ادّعى خَلْفَه فريدريك جوليبوا أنّه لم يكن على علم بوجود جماعات إرهابية خاضعة لعقوبات دولية في سوريا عندما تولى منصبه في صيف عام 2014، وهو تصريح وجده مكتب المدعى العام لمكافحة الإرهاب (النيابة الوطنية لمكافحة الإرهاب PNAT) غير مُقنع بالنظر إلى التقارير العامة آنذاك حول عمليات الابتزاز التي قام بها داعش. وتساءلت نيابة مكافحة الإرهاب عن كيفية تبرير الشركة للاستمرار في تشغيل المصنع في هذا السياق، لا سيما أنّه لم يعد مُؤمَّنًا عليه بسبب الحرب الأهلية. وأجاب الرئيس التنفيذي السابق برونو لافونت بأنّه "فوّض العمليات السورية إلى مجموعة صغيرة من الأشخاص الموثوق بهم" وادّعى أنّه لم يكن لديه الوقت لقراءة تقارير السلامة التي أحالها إليه سكرتيره. شكّكت النيابة في ذلك مُشيرةً إلى رسالة بريد إلكتروني أرسلها بتاريخ 15 أيلول/سبتمبر 2013 يتبيّن منها أنّه قرأ بالفعل أحد هذه التقارير التي تناولت الوضع في سوريا على وجه التحديد.

وأخيرًا، أصرّ الممثل القانوني لشركة لافارج إس إيه على أنّه رغم "الضوابط الداخلية الصارمة" إلّا أنّ الوضع الحالي ناتج عن "إخفاقات عدد صغير من الأفراد". ونذّر محامي برونو بيسشو بهذا الموقف مُتهمًا الشركة بتحويل المدراء التنفيذيين

السابقين إلى كبش فداء لحماية الإدارة العليا وحماية حق دخول السوق الأمريكية في سياق الإقرار بالذنب أمام وزارة العدل عام 2022.

النقاش الدائر حول مقبولية الطرف المدني

طلب المحاميان ماثيو باغارد وإليز لو غال، اللذان يمثلان عددًا من الموظفين السابقين في لافارج، إعادة تصنيف التُّهم على أنّها مشاركة في جماعة إرهابية إجرامية (Association de malfaiteurs à caractère terroriste)، ومن شأن إعادة التصنيف هذه تسهيل التماس التعويضات للموظفين السوريين السابقين.

استند المتهمون إلى حقهم في التزام الصمت ورفض الإجابة على أسئلة الأطراف المدنية (المنظمات غير الحكومية والموظفين السوريين السابقين) التي يعتبرونها غير مقبولة في القضية. جادل محامو الدفاع بأنّه على الرغم من أنّ "المحكمة في الوقت الحالي تعطي الأطراف المدنية الكلمة"، إلّا أنّه "لا ينبغي السماح لها بالتحدّث". ووفقاً لهم، فإن وجود أطراف مدنية "تغيّر مسار المناقشات"، حيث وصف أحد المحامين الإجراءات بأنها "محاصرة بردود فعل عاطفية لا مكان لها هنا".

وحسم القاضي الذي ترأس الجلسة الأمر بقوله "كفانا حديثاً عن مقبولية للأطراف المدنية!" مُدكِّراً الدفاع بأن المسألة قد تم ضمها بالفعل إلى الأسس الموضوعية.

مساهمات المركز الأوروبي للحقوق المدنية وحقوق الإنسان وشيربا أمام المحكمة

أدلى كل من المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان وشيربا بشهادتهما أمام المحكمة رغم اعتراضات الدفاع المُستمرة، وشددا على مشاركتهما طويلة الأمد في القضية (من الشكوى الأولى وحتى المحاكمة الحالية) وأوضحا مسؤولياتهما: ضمان وصول المجتمعات المُتضررة من انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة.

سلّطت كانييل لافيت، المديرية المشاركة للأعمال وبرامج حقوق الإنسان في المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، الضوء على أن عمل المركز بملف النزاع السوري يهدف إلى ضمان مُساءلة جميع الجهات الفاعلة عن ممارساتها، ويشمل ذلك مُساءلة الجهات الفاعلة الغربية من الشركات. كما أكدت أنها كيفر، مسؤولية التقاضي والدعوة في شيربا، على اختلال توازن القوى الصارخ بين منظمات المجتمع المدني والشركات متعدّدة الجنسيات التي تمتلك موارد قانونية ومالية واتصالات هائلة، مُصرّة على أنّه "لا أحد فوق القانون".

تقريرنا الأسبوعي السابق (جلسات الاستماع بتاريخ 4-5 تشرين الثاني/نوفمبر 2025) متوفّر هنا:

https://www.ecchr.eu/fileadmin/Fallbeschreibungen/Weekly_report_04.11_05.11_-_Lafarge_trial.pdf